PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Tahrir**
DATE:	**28-May-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Factory Owners Reject Government's Decision to Import Gas**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Mona Abdel Bary**

PRESS CLIPPING SHEET

أصحاب المصانع يرفضون قرار الحكومة استيراد الغاز

كتبت- منى عبد البارى:

مصنّعون وخبراء رفضوا قرار الحكومة السماح للقطاع الخاص باستيراد الغاز الطبيعى من الخارج، واصفين القرار بـ«التعجيزى»، موضحين أن القرار يتجاوز قدرات المصنّعين المحليين، فضلًا عن الفارق السعرى الكبير بين الغاز المستورد والغاز الذى تمنحه الدولة للمصنّعين.

رئيس شركة «مصر للصلب»، جمال الجارحى، قال لـ«التحرير»، إنه يرفض القرار تمامًا، وإن هدف وزارة البترول من ورائه هو رفع المسؤولية عن عاتقها فقط، حسب وصفه، متسائلًا: أى مستثمر يمكنه استيراد غاز بالأسعار العالمية عقب ٤ سنوات من الخسائر؟ مستنكرًا السياسة التى تتبعها الدولة مع المستثمرين، والتى تستهدف «المنفعة التى يمكن تحصيلها من المستثمرين والمصنّعين، دون منحهم الحوافز الكافية لعملية التصنيع»، قائلًا إن «سياسة الدولة أصبحت طاردة للاستثمار».

الجارحى: القرار «تعجيزى».. وسياسات الحكومة «طاردة للاستثمار»

الجارحى أوضح أن «الحكومة حصلت من المصنّعين فى منطقة جبل عتاقة بالسويس على ٧٠٠ مليون جنيه لإنشاء محطة كهرباء لتغذية المصانع فى المنطقة، والآن نستورد الغاز، لماذا أسدد ضرائب وأنا لا أحصل على أى تسهيلات؟».

بدوره، وصف مدحت استيفانوس، رئيس شعبة الأسمنت فى اتحاد الصناعات المصرية، القرار بأنه «كلام نظرى»، وغير قابل للتطبيق على أرض الواقع، لأن آليات تنفيذه تتجاوز قدرات المصنّعين، مهما كانت إمكانياتهم، موضحًا أن استيراد الغاز المسال وتحويله إلى الصورة الغازية وتمريره على الشبكة القومية للغاز، يتطلب شركات متخصصة تعمل فى هذا المجال، واضطلاع المصنّعين بهذه المهمة يخرجهم من نطاق أعمالهم. ومن المقرر أن يتم السماح للقطاع الخاص بالاستفادة من القرار، ولكن فى ضوء ضوابط وشروط يجرى حاليًا وضعها، ويتم الإعلان عنها قريبًا.

من جهته، أكد رئيس غرفة صناعة البترول باتحاد الصناعات المصرية، الدكتور تامر أبو بكر، صعوبة استيراد القطاع الخاص للغاز، بسبب عدم وجود مركب يقوم بتحويل الغاز من حالته المسالة إلى الحالة الغازية، إضافة إلى وجود فرق كبير بين سعر الغاز المحلى والعالمى.

بينما أكد الخبير البترولى الدكتور إبراهيم زهران، صعوبة تنفيذ القرار، قائلًا إن «الأمر يحتاج إلى شركات متخصصة من القطاع الخاص لاستيراد الغاز، ولكنها ستفشل فى بيعه للقطاع، حيث يصل سعره إلى ١٨ دولارًا للمليون وحدة حرارية بدلًا من ٨ دولارات، سعر الغاز الحكومى.